

## مراجعة كتاب

الخطيب، غسان، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط: الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض، ترجمة عارف حجاوي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014، 278 صفحة.

### مراجعة ماهر الشريف

هذا الكتاب، المترجم عن الإنكليزية، هو باكورة إصدارات المؤسسة في العام الجديد، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه قدمت سنة 2007 إلى "معهد الحكم والشؤون الدولية" في جامعة دورهام الإنكليزية. أما مؤلفه، فهو ناشط يساري من القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، يشغل حالياً منصب نائب رئيس جامعة بيرزيت للتنمية والاتصال، ويحاضر في قسم الفلسفة والدراسات الثقافية التابع لها، وكان عضواً في الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد وفي الوفد المفاوض في واشنطن ما بين عامي 1991 و 1993.

يتكوّن الكتاب من مقدمة وستة فصول واستنتاجات عامة، ومن ثبت بالمراجع وفهرست عام. وتشتمل مراجع الكتاب، باللغتين العربية والإنكليزية، على كتب ومقالات ووثائق وتقارير ومواد غير منشورة، بالإضافة إلى عدد من المقابلات والاستفتاءات.

في مقدمة كتابه هذا، ينطلق غسان الخطيب من أن هناك عوامل عديدة وقفت وراء فشل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وانتهيارها في مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000؛ بعضها يتعلق بـ "الشريك" الإسرائيلي، وبعضها يتعلق بالفلسطينيين أنفسهم، وبعضها يتعلق بـ "الراعي" الأميركي وبالدول المانحة والقوى الإقليمية. إلا أنه يرى أن العوامل الفلسطينية الداخلية التي لعبت دوراً في هذا الفشل، بما فيها "بنية القيادة وأداؤها"، بقيت "الأقل حظاً في البحث والفهم". وعليه، فهو يطرح على نفسه، في هذا الكتاب، مهمة البحث في هذه العوامل الفلسطينية، بما "يساهم في فهم أفضل لفشل عملية السلام" (ص 1-2).

### عرض نقدي للأدبيات

الفصل الأول من الكتاب كرّسه المؤلف للقيام بعرض نقدي للأدبيات المتوفرة بشأن عملية السلام، معتبراً أن عرض هذه الأدبيات "يترك الانطباع بأن قلة من المؤلفين وضعت أصابعها على مواطن الخلل الحقيقية التي أفضلت [هذه] العملية" (ص 10). ويأخذ الخطيب على معظم هذه الأدبيات قصورها عن فهم طبيعة القيادة الفلسطينية ومميزاتها، وعن فهم طبيعة العلاقة التي قامت بين جناحيها، في الداخل والشتات. فقد افترض عدد كبير من أصحاب هذه الأدبيات أن لكل من

جناحي هذه القيادة "مواقف سياسية متضاربة"، وأن لهما "دورين متنافسين"، وعجز، بالتالي، عن رؤية "ما كان هناك من تكامل بينهما" (ص 32).

### قيادة "الخارج" وقيادة "الداخل" وتكاملهما

في الفصل الثاني، الذي حمل عنوان: "نشوء القيادة الفلسطينية وطبيعتها"، يستعرض الخطيب، بالاستناد إلى منهج تاريخي، تشكّل القيادة الفلسطينية في الخارج بعد سنة 1948، والضغوط التي صارت تتعرض لها منظمة التحرير الفلسطينية، بعد عام 1967، من الأنظمة العربية، وأثر التمويل الكبير، الذي راحت تحصل عليه منذ النصف الثاني من السبعينيات، في بنيتها وأدائها، والذي جعلها، في النهاية، "تفقد خصائصها الثورية، وتتصرف على أنها دولة" (ص 45). كما يستعرض سيرورة صعود الداخل وقيادته، في إطار النضال الوطني الفلسطيني، اعتباراً من مطلع السبعينيات، ودوره في تعزيز شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، ثم يتوقف عند الأثرين الدراماتيكيين والمتعارضين اللذين تركتهما انتفاضة كانون الأول/ديسمبر 1987 في قيادة منظمة التحرير، وهما: "إنقاذها من تآكل قوتها وانحسار دورها"، بعد خروجها مهزومة من بيروت، من جهة، و"نمو منزلة ودور الداخل ضمن المعادلة السياسية الفلسطينية"، وما نتج عنه من "تهميش نسبي" لدور قيادة المنظمة، من جهة أخرى (ص 62)، ليخلص إلى أن الأولويات السياسية المختلفة التي برزت بين جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية لم تخلق، في تلك الفترة، "تنافساً" بينهما، وإنما ظل التعامل مع هذه الأولويات يتم "ضمن إطار تكاملي أساساً" (ص 66).

### مدريد وواشنطن

في الفصل الثالث، وعنوانه: "المشاركة الفلسطينية في عملية السلام: مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن"، يرى المؤلف أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على عدم مشاركتها المباشرة في مؤتمر مدريد للسلام، وأبدت مرونة في تشكيل الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات من قيادات الداخل المتميزة "بالولاء والثقة"، نتيجة القلق الذي صار يساورها بشأن بقائها، بعد الإنهاك الشديد الذي عانت جراءه عقب حرب الخليج، وخسارتها الحليف الدولي الأبرز ممثلاً بالاتحاد السوفياتي، وتجفيف مواردها المالية (ص 85). ولدى تطرقه إلى الأداء التفاوضي الفلسطيني في مدريد وواشنطن، يشير الخطيب إلى أن الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات، المشكّل من قيادات الداخل، وضع لنفسه جملة من الأهداف، كان من أهمها "إشراك منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة في المفاوضات وتحقيق الاعتراف بها"، و"ضمان وقف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي والنشاطات غير المشروعة الأخرى" (ص 91). ومع ظهور فجوة كبيرة بين المواقف التفاوضية للوفدين الإسرائيلي والفلسطيني، وخصوصاً بشأن مسألة الاستيطان الإسرائيلي، بدأت تبرز أولويات مختلفة - كما يتابع - بين قيادة الخارج وقيادة الداخل، حيث صار تمثيل منظمة التحرير المباشر في المفاوضات "أولوية" لدى قيادتها، بينما صارت "أولوية" الوفد المفاوض أن يحافظ

على موقف "متسق" مع مواقف الرأي العام الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال التمسك بالمواقف المناهضة لممارسات الاحتلال (ص 95-97).

## أوسلو

الفصل الرابع من الكتاب مكرّس للحديث عن اتفاق أوسلو، منذ أن بدأت "قصته" بلقاء عابر في لندن، في 3 كانون الأول/ديسمبر 1992، جمع بين أحمد قريع، المشرف على المفاوضات المتعددة الأطراف من جانب منظمة التحرير، وعفيف صافية، ممثل منظمة التحرير في العاصمة البريطانية، وبين أكاديميين إسرائيليين اثنين مقربين من يوسي بيلين، نائب وزير خارجية إسرائيل، هما يائير هيرشفيلد ورون بوندك، وحتى توقيعها الرسمي في حديقة البيت الأبيض بواشنطن في 13 أيلول/سبتمبر 1993.

ويقسم الخطيب مفاوضات أوسلو، التي بدأت في 20 كانون الثاني/يناير 1993 بمبادرة من الحكومة النرويجية، ووقعت في ثلاث عشرة جولة، إلى ثلاث مراحل، بحسب التغييرات التي طرأت على بنية الوفد الإسرائيلي، والتي عكست "تغييرات كبيرة في المواقف". ففي المرحلة الأولى، التي غطت الجولات الخمس الأولى من المفاوضات، شارك عن الجانب الإسرائيلي يائير هيرشفيلد ورون بوندك، وعن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، يساعده حسن عصفور مع مترجم. وكان الوفد الفلسطيني يرفع، بعد كل جولة، تقريراً عن النتائج إلى ياسر عرفات ومحمود عباس، وفي المراحل الأخيرة صار يطلع على هذه التقارير ياسر عبد ربه أيضاً. بيد أن حصيلة الجولات الخمس الأولى هذه لم تتجاوز بعض الوعود بتحسين أوضاع معيشة السكان في الأراضي المحتلة، والسماح لعدد محدود من قادة منظمة التحرير، مثل محمود عباس وأحمد قريع، بالمشاركة في انتخابات مجلس حكم ذاتي فلسطيني مقترح (ص 105-106). أما المرحلة الثانية، فقد انطلقت في الجولة السادسة من المفاوضات في 13 تموز/يوليو 1993، التي شهدت توسع الوفد الإسرائيلي بانضمام أوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ويوئيل سنغر، المقرب من رئيس الحكومة يتسحاق رابين، إليه. ويبدو أن مشاركة هذا الأخير في المفاوضات قد أعطت الفلسطينيين، للوهلة الأولى، انطباعاً بأن رابين بات منغمساً فيها، وأنها ستنحو، من الآن فصاعداً، "منحى جيداً". بيد أن الأسئلة الأربعة التي وجهها سينغر إلى الوفد الفلسطيني ما لبثت أن بددت هذا الانطباع، ثم صار يتبين، مع الوقت، بأن سينغر، الذي كان يعي بأن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير أمر "لا مناص منه"، راح يسعى إلى "اعتصار" قيادة المنظمة للحصول على "أكبر ثمن ممكن" منها في مقابل الاعتراف بها (ص 106-107). وباسئناف الجولة الحادية عشرة من المفاوضات، في 24 تموز/يوليو 1993، انطلقت المرحلة الثالثة، التي شهدت قيام الوفد الإسرائيلي بعرض خطة "غزة-أريحا أولاً"، والتي كان أصلها "غزة أولاً" قبل أن يصر عرفات على إضافة مدينة أريحا في الضفة الغربية، كما شهدت الشروع في التفاوض على صوغ "إعلان المبادئ"، بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، واتفاق "الاعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير وإسرائيل. وبخصوص هذه

النقطة الثانية، يلاحظ المؤلف، أن عرفات وافق، في رسالته إلى رابين المؤرخة في 9 أيلول/سبتمبر 1993، على كل الشروط والمطالب التي قدمها سينغر إلى الوفد الفلسطيني خلال الجولة الثامنة من المفاوضات، التي انعقدت في حزيران/يونيو 1993 (ص 108-109).

وبعد أن يحلل الخطيب مواد وثيقة "إعلان المبادئ"، يخلص، في نهاية هذا الفصل الرابع، إلى أن الانتقال من واشنطن إلى أوسلو، والذي كان قراراً "إسرائيلياً" في الأساس، قد نشأ عن "مصلحة مشتركة" بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج وبين حكومة يتسحاق رابين. فقيادة المنظمة كانت تريد دوراً "مباشراً وأساسياً" في عملية السلام مع إسرائيل، دفعت ثمنه بتنازلها عن بعض المواقف التي منعت التوصل إلى اتفاق في مفاوضات واشنطن، بمشاركة وفد قيادات الداخل، وفي مقدمها الإصرار على وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في المرحلة الانتقالية. أما حكومة رابين، فقد اعترفت بمنظمة التحرير، بعد أن قبلت قيادتها إرجاء البحث في وضع القدس ووضع اللاجئين، وتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وإنهاء الانتفاضة، لكن من دون أي التزام إسرائيلي بوقف السياسة الرامية إلى فرض الوقائع على الأرض، سواء بخصوص القدس أو الاستيطان، ولا بإنهاء الاحتلال (ص 132-133).

#### مفاوضات تطبيق إعلان المبادئ

خصص الخطيب الفصل الخامس من كتابه للحديث عن المفاوضات التي جرت بشأن تطبيق إعلان المبادئ، حيث أشار، بداية، إلى أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيت، كهيئة، مغيبّة عن مفاوضات أوسلو السرية، إلى أن راح ياسر عرفات، قبل بضعة أسابيع من توقيع الاتفاق، يكشف خبرها إلى بعض الشخصيات الرئيسية في قيادة المنظمة. وفي 9 أيلول 1993، أقرت اللجنة التنفيذية مشروع الاتفاق ورسائل الاعتراف المتبادل، ثم قدمته، في 11 تشرين الأول 1993، لاجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي صوّت بالموافقة عليه بأغلبية 63 عضواً، في مقابل معارضة 8 أعضاء وامتناع 9 عن التصويت. وكان الشعور العام لدى أعضاء المجلس الذين وافقوا على الاتفاق، أن قيادة منظمة التحرير ستتمسك بـ "قراءتها" الخاصة لإعلان المبادئ، وستصر على تفسيرها هي لموادها. أما المعارضة الرئيسية للاتفاق، فقد تمثلت في كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية، إلى جانب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي. في حين أن الجمهور الفلسطيني، ولا سيما في الأراضي المحتلة، استقبل الاتفاق استقبالاً "إيجابياً"، حيث أبرزت استطلاعات الرأي العام، التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة، "تأييداً شعبياً عارماً" له ولقيادة المنظمة التي توصلت إليه، و"تفاؤلاً عالياً" بأنه سيؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة (ص 138-141).

لقد كان من نتائج اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يذكر الخطيب، سيطرة أعضاء المنظمة في الخارج على الفرق التفاوضية، التي كُلفت بتطبيق "إعلان المبادئ"، وتهميش قيادة

الداخل بالتدريج. وهكذا، تشكل وفد للمفاوضات من كل من أحمد قريع ونبيل شعث وياسر عبد ربه وحسن عصفور، ثم انضم إليهم فيما بعد أكرم هنية. وبدأ ياسر عرفات أول محادثاته المباشرة مع يتسحاق رابين في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1993، بينما عقدت لجنة التنسيق العليا اجتماعها الأول بحضور محمود عباس وشمعون بيرس في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1993. ولم يشارك عدد من الخبراء الفنيين من الداخل سوى في المفاوضات التي جرت بشأن البروتوكول الاقتصادي، الذي وقع في باريس في 29 نيسان/أبريل 1994 (ص 143-144).

وبعد أن يستعرض المؤلف بنود "اتفاق غزة وأريحا"، الذي وقعه في القاهرة في 4 أيار/مايو 1994 كل من ياسر عرفات ويتسحاق رابين، ويبيّن مثالب "بروتوكول باريس الاقتصادي"، الذي لا يسمح بتنمية اقتصادية حقيقية ويحافظ على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، يلحظ بأن استراتيجية الحكومة الإسرائيلية في التفاوض مع الجانب الفلسطيني قامت على أسلوبين: "أسلوب المراحل"، بحيث قُسمت عملية السلام إلى مرحلة انتقالية وأخرى دائمة، وقُسمت المرحلة الانتقالية نفسها إلى مراحل متعددة، الأمر الذي جعل هذه العملية تبدو وكأنها بلا نهاية: و"أسلوب الحل الوسط لكل حل وسط"، بحيث عندما يوافق الجانب الفلسطيني على حل وسط لقضية ما - كما حدث بالنسبة لمدينة الخليل - يقوم الجانب الإسرائيلي، لدى التطبيق، بالحديث "عن حل وسط آخر" (ص 152).

منذ 13 أيار/مايو 1994، بدأ التطبيق الفعلي لاتفاق غزة-أريحا، بدخول عناصر "كتائب الأقصى" ضمن جيش التحرير الفلسطيني إلى أريحا. وفي الأول من تموز/يوليو 1994، كانت العودة التاريخية لياسر عرفات إلى غزة. واعتباراً من 13 تشرين الأول/أكتوبر 1994، بدأ نقل السلطات المحلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، التي نشأت بوصفها صاحبة مسؤوليات مدنية وأمنية في غزة وأريحا، وصاحبة مسؤوليات مدنية فقط في المناطق ذات الكثافة السكانية في بقية المناطق الفلسطينية المحتلة، ما عدا القدس. وكانت قد تشكلت، في 28 أيار/مايو 1994، الحكومة الفلسطينية الأولى من 17 وزيراً، كان معظمهم من حركة "فتح" (ص 158-159). ويلحظ الخطيب بأن الشعبية الكاسحة، التي حظي بها قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفرص العمل الجديدة التي توفرت في مؤسسات السلطة، المدنية والأمنية، والتوسع المالي الناشئ عن النشاطات الاحتكارية، التي سمحت بها إسرائيل في قطاعات المحروقات والتبغ والأسمت، والاتصالات مع الحكومة الإسرائيلية، كل هذه العوامل "مكنت قيادة العائدين مع عرفات من التحكم في القيادة الداخلية"، وسمحت بنشوء "نخبة جديدة" مختلطة، من الداخل والخارج، على الرغم من أنها "تخضع لسيطرة العائدين من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية" (ص 160).

ثم ينتقل المؤلف، في هذا الفصل الخامس، للحديث عن ظروف التوصل إلى "الاتفاق الانتقالي"، الذي وقعه كل من ياسر عرفات ويتسحاق رابين في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995، والذي لم يخفق في منع استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي فحسب، بل "شرعن أيضاً المستوطنات

القائمة، وأتاح تطبيق القانون الإسرائيلي عليها وعلى المستوطنين في الأراضي المحتلة". كما كرس، من جهة أخرى، تجزئة المناطق الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق متميزة جغرافياً وإدارياً وقانونياً، المناطق أ، ب، ج، ولم يتضمن أي آلية تسمح بالتواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة (ص 165-168). وعلى الرغم من كل مثالبه هذه، أبرزت استطلاعات الرأي العام، كما يذكر الخطيب، "تأييداً عارماً" لهذا الاتفاق، ولعملية السلام عامة، وانحساراً لتأييد حركة "حماس"، أكبر جماعات المعارضة. وبدأ التطبيق العملي للاتفاق في 16 كانون الثاني/يناير 1996، بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية من بلدة أبو ديس قرب القدس، ثم من المدن والبلدات الفلسطينية الرئيسية، وجرى في 20 كانون الثاني/يناير أول انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، فاز فيها مرشحو حركة "فتح" بـ 68 مقعداً من مجموع 88، وبنسبة 73 في المئة من الأصوات، ثم تمّ انتخاب عرفات، في 12 شباط/فبراير، كأول رئيس منتخب لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني (ص 177 و ص 194).

بيد أن اغتيال يتسحاق رابين، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، على يد يهودي متطرف، ثم تسلّم تكتل الليكود اليميني، بزعامة بنيامين نتنياهو، الحكم في إسرائيل بعد انتخابات الكنيست المبكرة في 29 أيار/مايو 1996، كان قد خلق شعوراً عاماً بأن تطبيق ما تبقى من الاتفاقيات بات "في مهب الريح"، وأن عملية السلام برمتها دخلت "فترة جمود كبير" (ص 178).

### القيادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

هذا هو عنوان الفصل السادس والأخير من الكتاب. وفيه، يسعى المؤلف إلى أن يبيّن كيف أن الضعف المتجذر في الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية أفرز "اختلالاً بنيوياً ومشكلات في قلب السلطة"، حيث أوجد تحوّل حركة "فتح" إلى منظمة تتحكم بالمصادر الرئيسية للنفوذ في السلطة الفلسطينية، وتمحور هذه السلطة حول ياسر عرفات، أوجد "نظاماً مشابهاً لكثير من الأنظمة العربية"، كان "خليطاً من نظام الحزب الواحد والنظام الأبوي" (ص 188-189).

ويحلل الخطيب بالتفصيل المظاهر الأربعة التي ميّزت، بحسب اعتقاده، الواقع الجديد الذي نشأ عن التوصل إلى الاتفاق الانتقالي، وأثرها السلبي في المفاوضات اللاحقة، وهي: النخبة الفلسطينية الجديدة وعلاقتها بإسرائيل؛ والتبعية لإسرائيل؛ والترتيبات التي خلّفت المدن والبلدات التي يسيطر عليها الفلسطينيون، وهي المناطق الآهلة، مفصولة بأراض واسعة تسيطر عليها إسرائيل؛ وسيطرة إسرائيل المطلقة على الحدود (ص 196). فقد استغلت إسرائيل النخبة الجديدة الناشئة، وما وفّرت لها من تسهيلات، كي تبتز من الجانب الفلسطيني المزيد من التنازلات، كما ألزمت السلطة الفلسطينية بأن تقوم بدور أمني في خدمتها، وجعلتها تقبل، من خلال البروتوكول الاقتصادي، بإلحاق الاقتصاد الفلسطيني إلحاقاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبتسهيل انفتاحها على الأسواق الإقليمية وتشجيع إنهاء المقاطعة العربية لها (ص 196-203). وقد نجم عن هذا كله تزايد

التدهور الاقتصادي في المناطق الفلسطينية، وتنامي المعارضة السياسية للسلطة الفلسطينية، التي صارت "مستقتلة"، كي تواجه هذا الواقع، للحصول على دعم المانحين الاقتصادي والمالي. وقد حاول بعض هؤلاء المانحين - وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية- أن يجعلوا هذا الدعم "أداة لزيادة تبعية السلطة الفلسطينية وللحصول على مزيد من التنازلات التفاوضية منها" (ص 206-207).

ويختم الخطيب هذا الفصل بالتطرق إلى ردات فعل المجلس التشريعي الفلسطيني على أداء السلطة الفلسطينية، حيث يشير إلى أن الأداء السيئ لهذه السلطة، بالإضافة إلى إجراءات إسرائيل القمعية بحق الفلسطينيين، وعدم احترامها للاتفاقات الموقعة، واستمرار سياسة التوسع الاستيطاني، عملت جميعاً على التأثير في مواقف المجلس، ونقلت علاقته بالسلطة التنفيذية من علاقة "سلسلة" إلى علاقة "متوترة"، حيث صار المجلس التشريعي ينتقد السلطة أكثر فأكثر، بالتزامن مع زيادة النقد الشعبي لها، ويحتج بوجه خاص على انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى مظاهر الفساد وسوء الإدارة، لكن دون أن يكون قادراً على ممارسة ضغط حقيقي عليها، الأمر الذي "يفسر الانحدار المنتظم في مستوى تقويم الجمهور لأداء المجلس في استطلاعات الرأي" (ص 207-213).

### استنتاجات

يخلص الخطيب في استخلاصاته الختامية إلى أن التغيير الذي أجرته قيادة منظمة التحرير في بنية فرق التفاوض، وما استتبعه من تهميش قيادة الخارج لقيادة الداخل، أفضى إلى أداء تفاوضي ضعيف ثم إلى اتفاقات ملأى بالعيوب" (ص 217). وشجعت تبعية السلطة الفلسطينية لإسرائيل، والمصالح الخاصة للنخبة الجديدة، واستمرار ممارسات الاحتلال -كما يتابع- على "نشوء معارضة للاتفاقات"، وعلى "اضمحلال متدرج لمكانة القيادة شعبياً"، وكانت السبب "في صعود حركة حماس القوي"، وفي تأمين فوزها في الانتخابات التشريعية سنة 2006 (ص 222-224).

لقد وضع غسان الخطيب لنفسه هدفاً، من وراء إصدار هذا الكتاب، هو دراسة بنية وأداء القيادة الفلسطينية، وأثرهما في فشل عملية السلام، وقد نجح في تحقيق هذا الهدف، علماً بأنه أقرّ بأن هذين العاملين "لم يكونا العاملين الوحيدين اللذين أثراً في نتيجة العملية"، وأشار، في مواضع مختلفة من الكتاب، إلى عوامل أخرى أدت إلى هذا الفشل، من بينها "اختلال موازين القوى، والممارسات الإسرائيلية على الأرض في المناطق المحتلة، والانحياز الأميركي إلى إسرائيل"، على أن هذه العوامل الأخرى "لم تكن الغرض الرئيسي من الكتاب" (ص 223).